

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

- الهيئة الحاكمة برئاسة السيد الرئيس هشام التل .
وعضوية القضاة السادة
باسل أبو عنزة ، محمد إبراهيم ، ناجي الزعبي ، داود طبيلة .

التمييز :
مساعد النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى .

التمييز ضده :

بتاريخ ٢٠١٦/١٢/١١ خ تقدم التمييز بهذا التمييز للطعن في
القرار الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى في القضية الجنائية رقم
(٢٠١٦/١٢٤٨) تاريخ ٢٠١٦/١١/٢٩ المتضمن تعديل الوصف الجرمي المسند
للمميز ضده من جنائية هتك العرض خلافاً لأحكام المادة (١/٢٩٦) من قانون
العقوبات وبدلالة المادة (١/٣٠١) من القانون ذاته إلى جنائية هتك العرض خلافاً
لأحكام المادة (١/٢٩٦) من قانون العقوبات ;

طالباً قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المطعون فيه للسببين

التاليين :

أولاً : أخطأت المحكمة وجانبت الصواب بالنتيجة التي توصلت إليها حيث
يستفاد من أحكام المادة (١/٣٠١) من قانون العقوبات أن المشرع أراد بهذا النص
تشديد العقوبة على الفاعلين في الجريمة المقامة التي يتمكن فيها الفاعلون من التغلب
على مقاومة المجني عليه وإنهاء المقاومة وارتكاب الجريمة بعد أن يصبح

المجني عليه غير قادر على مقاومتهم وهذا متوفر في واقعة هذه القضية حيث إن المميز ضده والحدث أقدماً على ضرب المجني عليه لإخضاعه وترويعه وإضعاف مقاومته وتحت وطأة ضروب العنف والشدة الواقعة على المجني عليه تمكن (الحدث) من تجريده من ملابسه وتصوير بواسطة هاتفه الخليوي ووضع قضيبه المنتصب في فم المجني عليه مما يغدو معه أن سبب التشديد المقصود في المادة (٣٠١/أ) من قانون العقوبات متوافر بفعل المميز ضده وأن ما توصلت إليه المحكمة مخالف للقانون .

ثانياً : أخطأت المحكمة بالنتيجة التي توصلت إليها وجاء قرارها غير معلل التعليل القانوني الوافي السليم ويكتفه الغموض والقصور في التعليل والتسيب واستخلاص النتائج وخالياً من الأسباب الموجبة له .

* طلب مساعد رئيس النيابة العامة بمطالعة الخطية المؤرخة في ٢٠١٦/١٢/٢٧ قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المطعون فيه وإجراء المقتضى القانوني .

القرار

بالتدقيق والمداولة نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى كانت وبقرارها رقم (٢٠١٦/٨٤٣) تاريخ ٢٠١٦/١٠/١٧ قد أحالت المتهم المحكمة عن جنابة هتك العرض وفقاً للمادة (١/٢٩٦) من قانون العقوبات وبدلالة المادة (١/٣٠) من القانون ذاته .

وتتلخص وقائع هذه القضية وكما جاءت بإسناد النيابة العامة :

مواليد

إن المجني عليه

(١٩٩٩/١١/٢٢) هو صديق للمتهم والحدث

وبحدود الساعة العاشرة من مساء يوم ٢٠١٦/٦/٩ التقى المتهم والحدث

بالمجني عليه في بلدة ملكا وطلبا منه مرافقتهما إلى منطقة خالية بحجة

المتنزه وهناك قام المتهم والحدث بالإمساك بالمجني عليه وضربه وتربيطه وتغلبا على مقاومته وتمكن الحدث من تشليح المجني عليه بنطاله وكسونه وبوجود المتهم مؤمن انكشفت عورته لهما وقام الحدث بوضع قضيبه في فم المجني عليه وقام بتصويره بواسطة هاتفه الخليوي ثم أرسل هذه الصور إلى المتهم وبعدها غادر المجني عليه وأخبر والدته بالأمر وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة .

نظرت محكمة الجنايات الكبرى الدعوى وبتاريخ ٢٠١٦/١١/٢٩ وبالقضية رقم (٢٠١٦/١٢٤٨) أصدرت قرارها المتضمن :

تعديل وصف الجرم المسند للمتهم من جنابة هتك العرض خلافاً لأحكام المادة (١/٢٩٦) من قانون العقوبات وبدلالة المادة (١/٣٠١) من القانون ذاته إلى جنابة هتك العرض خلافاً لأحكام المادة (١/٢٩٦) من القانون ذاته وعملاً بأحكام المادة (٢٣٦) أصول جزائية تجريم المتهم بجنابة هتك العرض المسندة إليه بالوصف المعدل خلافاً لأحكام المادة (١/٢٩٦) من قانون العقوبات المعدل والحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة أربع سنوات والرسوم .

لم يرتض مساعد نائب عام محكمة الجنايات الكبرى بالقرار قطعاً فيه بهذا التمييز .

وعن سببي التمييز الدائرين حول تخطئة محكمة الجنايات الكبرى بالنتيجة التي توصلت إليها عندما قضت بتعديل وصف الجرم المسند للمتهم المميز ضده من جنابة هتك العرض بحدود المادة (١/٢٩٦) وبدلالة المادة (١/٣٠١) من قانون العقوبات إلى جنابة هتك العرض خلافاً لأحكام المادة (١/٢٩٦) من القانون ذاته دون تعليل أو تسبيب .

وفي ذلك وبالرجوع إلى نص المادة (١/٣٠١ أ) من قانون العقوبات التي يقوم عليها سببي التمييز نجد إنها تقضي بتشديد العقوبة المقررة لجنايات الاغتصاب وهناك العرض إذا اقترفها شخصان أو أكثر في التغلب على مقاومة المعتدى عليه أو تعاقبوا على إجراء الفحش به .

وبالتأمل في هذا النص والبحث عن إرادة المشرع في وضعه فإننا نجد إن المشرع قد أراد بهذا النص تشديد العقوبة على الفاعلين في الجريمة موضوع الدعوى التي يتمكن فيها الفاعلون من التغلب على مقاومة المجني عليه وإنهاء هذه المقاومة وارتكاب الجريمة بعد أن يصبح المعتدى عليه غير قادر على مقاومتهم .

وحيث إن الأفعال المنسوبة إلى المتهم (المميز ضده) وشريكه التي قنعت بها محكمة الموضوع من خلال البيانات المقدمة إليها في هذه الدعوى والمتمثلة بـ (.... ودخل المجني عليه برفقة المتهم المميز ضده والحدث إلى داخل المنزل الذي يجلسون بجانبه وفي داخل المنزل أقدم المتهم والحدث على ضرب المجني عليه بواسطة أيديهم وأرجلهم على أنحاء متفرقة من جسمه ثم قام الحدث بتشليح المجني عليه بنطاله وكلسونه وأخرج هاتف خلوي وقام بتصوير المجني عليه وهو عارٍ من الملابس ثم قام بإخراج قضيبه ووضعها على فم المجني عليه وقام بتصويره بتلك الوضعية وبعدها خرج المتهم والحدث إلى خارج المنزل ثم طلب المتهم من الحدث أن يرسل له صور المجني عليه الذي قام بتصويرها للمجني عليه وبالفعل قام الحدث بإرسال تلك الصور إلى الجهاز الخلوي العائد للمتهم (.....) تشكل سائر أركان وعناصر جنائية هناك العرض بحدود المادة (١/٢٩٦) من قانون العقوبات وبدلالة المادة (١/٣٠١ أ) من القانون ذاته على اعتبار أن المتهمين وبعده إدخال المجني عليه إلى داخل المنزل الذي كانوا يجلسون بجانبه أقدم على ضرب المجني عليه على أنحاء متفرقة من جسمه بأيديهم وأرجلهم ومن ثم أقدم المتهم الحدث على تشليح المجني عليه بنطاله وكلسونه ووضع قضيبه على فمه وتصويره بواسطة تلفون خلوي بحضور المتهم الطاعن ومشاهدته وقيام المتهم الحدث بإرسال صور المجني عليه إلى المتهم المميز ضده بناءً على طلبه

خلافاً لما انتهت إليه تلك المحكمة في التطبيقات القانونية مما يوجب نقض القرار
المميز لورود هذين السببين عليه

لذلك نقرر نقض القرار المطعون فيه من
حيث التطبيقات القانونية وإعادة الأوراق إلى مصدرها لإجراء المقتضى القانوني .

قراراً صدر بتاريخ ٢٧ ربيع الآخر سنة ١٤٣٨ هـ الموافق ٢٦/١/٢٠١٧ م.

الرئيس
[Signature]

عضو
نائب الرئيس
[Signature]

عضو
نائب الرئيس
[Signature]

عضو
نائب الرئيس
[Signature]

عضو
نائب الرئيس
[Signature]

رئيس الديوان

دقق ب.ع.

[Signature]

lawpedia.jo